مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: السياسات العامة لتعزيز الأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2003
اسم الكاتب: الكوثر عبد الباري حسين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9528
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 15:11 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Political Sciences Journal
Issue (69) June (2025) **ISSN**: 1815-5561 **E-ISSN**: 2521-912X

Public Policies for Enhancing Community Security in Iraq Post-2003

Alkawthar Abdulbari Hussein *

Receipt date: 3/9/2024 Accepted date:15/12/2024 Publication date:1/6/2025

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi69.776

Copyrights: © 2025 by the author.
The article is an open access article distributed under the terms and condition of the (CC By) license Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

Community security in Iraq faces significant challenges, especially in the years following 2003. The primary issue of this research revolves around the question of the potential resources and opportunities that can be utilized to enhance community security and whether it is possible to adopt more effective public policies to address the challenges hindering its improvement. Using the systemic analysis approach and the descriptive approach, the study explores the topic of community security in Iraq. It became evident that its indicators have not been achieved as required, despite the positive changes witnessed at all levels in light of challenges on political, economic, and societal fronts.

This necessitates examining the key mechanisms that can be adopted to invest the available resources and opportunities. The study concludes that elements of effective public policy should be based on adopting good and just governance, economic and societal policies that mitigate economic imbalances affecting, including combating poverty and unemployment, maintaining an acceptable standard of living, and consolidating the values of citizenship and peaceful coexistence. These are proposed as effective mechanisms to address these challenges and enhance community security.

Keywords: Community security, Public policies, Political stability, social integration.

* Inst.Dr./University of Baghdad / College of Political science/ Department of Political Systems.
alkwther.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

مجلّة العلوم السياسية
العدد (69) حزيران (2025) **E-ISSN**: 2521-912X **ISSN:** 1815-5561

السياسات العامة لتعزيز الأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2003

الكوثر عبد الباري حسين*

الملخص:

يواجه الأمن المجتمعي في العراق تحديات كبيرة، لا سيما في السنوات التي أعقبت عام 2003. ويتمحور الموضوع الرئيسي لهذا البحث حول الموارد والفرص المتاحة لتعزيز الأمن المجتمعي، ومدى إمكانية تبني سياسات عامة أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تعيق تحسينه. وباستخدام منهج التحليل النظامي والمنهج الوصفي، تستكشف الدراسة موضوع الأمن المجتمعي في العراق. وقد اتضح أن مؤشراته لم تتحقق بالشكل المطلوب، على الرغم من التغييرات الإيجابية التي شهدها على جميع المستويات في ظل التحديات السياسية والاقتصادية والمجتمعية. وهذا يستدعي دراسة الآليات الرئيسية التي يمكن اعتمادها لاستثمار الموارد والفرص المتاحة. وتخلص الدراسة إلى أن عناصر السياسة العامة الفعالة ينبغي أن ترتكز على تبني حوكمة رشيدة وعادلة، وسياسات اقتصادية ومجتمعية تخفف من الاختلالات الاقتصادية المؤثرة، بما في ذلك مكافحة الفقر والبطالة، والحفاظ على مستوى معيشي مقبول، وترسيخ قيم المواطنة والتعايش السلمي. وتُقترح هذه الآليات كآليات فعالة لمواجهة هذه التحديات وتعزيز الأمن المجتمعي.

الكلمات المفتاحية: الأمن المجتمعي، السياسات العامة، الاستقرار السياسي، الإندماج الاجتماعي.

* مدرس دكتورة/ جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية/ قسم النظم السياسية.

المقدمة:

إن الأمن المجتمعي هو الركيزة الأساسية لشعور افراد المجتمع بالإطمئنان والاستقرار، والتمتع بالحياة الكريمة وهذا الشعور من شأنه أن يجعل الفرد أكثر قدرة على المشاركة والعطاء لتحقيق المزيد من العمل والإرتقاء وتحسين نوعية الحياة، وتمثل الحاجة إلى تعزيز الأمن المجتمعي من المطالب الأساسية للأفراد في أي مجتمع، إذ أصبح شرطاً جوهرياً من شروط تحقيق التنمية والتطور، لما للأمن المجتمعي من أثر كبير في حياة الشعوب، بما يتضمنه من استقرار ونبذ للعنف.

وفي العراق وبعد التغيير السياسي الذي شهده عام 2003 وما افرزه من الأوضاع الصعبة التي إنعكست بشكل مباشر على أمنه المجتمعي؛ بسبب اتساع ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني فضلاً عن تداعيات الواقع الاجتماعي وأزماته الخطيرة مثل أزمة الهوية وعدم الإندماج الاجتماعي، والأمية فضلاً عن المشكلات والأزمات الاقتصادية نتيجة الإختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، كل ذلك كان له الأثر الكبير في جعل الأمن المجتمعي في العراق دون المستوى المقبول.

تنطلق إشكالية الدراسة من فكرة مفادها إن العراق بعد عام 2003 قد شهد تغييرات كبيرة كان لها تأثير إيجابي في المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى الرغم من ذلك نرى أن مؤشرات الأمن المجتمعي لم تحقق المستوى المقبول نتيجة تعاظم التحديات على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها في مستوى تقديم الخدمات التي تعزز أمن الافراد المجتمعي إلى جانب عدم تمكن السياسات العامة من إيجاد الحلول المناسبة لإحتوائها وتتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة متعددة منها:

1-ما المقصود بمفهوم الأمن المجتمعي والسياسة العامة ، وهل توجد علاقة ترابطية بين المفهومين؟

2-هل يواجه الأمن المجتمعي في العراق تحديات تعرقل تحقيقه؟

3-هل بالإمكان إعتماد سياسات عامة يمكن أن تزيد من إمكانية تعزيز الأمن المجتمعي؟

وعليه فأن فرضية الدراسة تنطلق من فكرة مفادها إن العراق يمتلك القدرات والإمكانيات البشرية والمادية التي تمكنه من تعزيز أمنه المجتمعي، ويمكن أن يتحقق ذلك بالتخطيط السليم واتباع برامج وسياسات عامة قادرة على أستثمار الفرص المتاحة وتذليل العقبات التي تواجهه .

المنهجية:

الدراسة على منهج التحليل النظمي وبالإعتماد على المدخل الوصفي والمدخل السلوكي للتعرف على واقع وتحديات الأمن المجتمعي في العراق بغية تحليلها والتوصل إلى نتائج مقبولة تحقق الهدف المنشود من البحث.

المبحث الأول: السياسة العامة والأمن المجتمعي (مدخل مفاهيمي)

أولاً: مفهوم السياسة العامة

يشير مفهوم السياسة العامة إلى البرامج أو الخطوات أو القرارات التي توضع بوساطة الجهات الرسمية الحكومية وبمشاركة الجهات غير الرسمية التي تؤثر بشكل واضح في رسم السياسات العامة للدولة، إذ تدخل السياسة العامة في مفاصل واجهزة الحكومة كلها، وتعرف بأنها "برنامج عمل رامي يعقبه آداء فردي أو جماعي للتصدي لمشكلة ما أو مواجهة قضية أو موضوع ما " (العزاوي 2001، 16).

كما يعرفها (جيمس أندرسون) بأنها "برنامج عمل مقترح لشخص أو حكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الغرض المستهدف والمحددات المراد تجاوزها سعياً للوصول إلى هدف وتحقيق غرض مقصود"(أندرسون 1999، 15).

وتعد السياسة العامة الوجه المباشر للنظام السياسي إذ تستعملها الحكومة كلغة تعبر عنها وعن مشاريعها، فهي حلقة الوصل بين المصالح المختلفة لفئات وشرائح المجتمع أي إنها أداة الربط والوصل والتوازن بين الأطراف الحكومية وغير الحكومية (الفهداوي 2019، 40-41).

وعليه فأن المفهوم العام للسياسة العامة هي الخطط أو الأهداف أو البرنامج أو كل هذه معاً والتي توضح اتجاه عمل الحكومة لمدة زمنية معينة، بحيث يكون لها مبرراتها والأدوات المناسبة لتنفيذها.

ثانياً: مفهوم الأمن المجتمعي

يمثل الأمن المجتمعي الأساس المعبر عن الثوابت الوطنية التي توحد النسيج الاجتماعي والثقافي والتي تبرز الهوية الوطنية للوصول إلى الأهداف والغايات لتعزيز الروح الوطنية وتحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتكامل الأدوار (الكواري 2012، 23).

ويعرف الأمن المجتمعي بأنه " شعور الأفراد بإنتمائهم لجماعة أو لمجتمع يوفر لهم هوية ثقافية ومجموعة قيم تطمئنهم، ويقوم الأمن المجتمعي على منح المواطنين فرص الإنخراط في المجتمع والحياة الاجتماعية(سلام 2018، 54).

ومع إقتران الأمن المجتمعي بتوافر الحماية من الإضطرابات والقلاقل السياسية، فأن توافره يعتمد على استقرار النظام السياسي وذلك يتم من طريق سيادة القوانين والأنظمة والحفاظ على أمن الدولة وسلامتها من مختلف التَهديدات التي تواجهها سواء أكانت داخلية أم خارجية (محمد 2012، 77).

وللأمن المجتمعي أبعاد رئيسة يمكن توضيحها على النحو الآتي:

1- **البعد السياسي:** يتضح هذا البعد من طريق المحافظة على الكيان السياسي للدولة والعمل على تحقيق أعلى درجات الأمن والاستقرار في المجتمع، وحماية أفراده ومكوناته ومصالحه العليا وإحترام الرموز الوطنية ومكوناته الاجتماعية سواء أكانت قومية أم مذهبية أم اثنية (الحيالي 2024، 19).

2- البعد الاقتصادي: ويتمثل البعد الاقتصادي للأمن المجتمعي من طريق اتخاذ الاجراءات والتدابير والضمانات التي تؤهل الانسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والملبس والعلاج والعمل على توفير الحد الأدنى لمستوى المعيشة(العبيدي 2012، 48).

3- البعد الاجتماعي: ويتضح من طريق شعور الأفراد بالإنتماء للجماعة والمجتمع، وتوفير الأمن لهم بقدر ينمي لديهم شعور الولاء والإنتماء لوطنهم وزيادة إدراك انجازات الوطن وإحترام تراثه الذي يمثل هويته، وخلق حالة من التوازن بين الطبقات الاجتماعية (العزاوي وعبد الحسين 2024، 300).

ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن أبعاد العلاقة بين السياسة العامة والأمن المجتمعي تتجسد في أن السياسات العامة تمثل العامل الحاسم في تحقيق التكامل ودعم الشعور بالإنتماء للمجتمع، ولذا فهي تتصل بالمجالات السياسية والاقتصادية والتي تنعكس على التنظيمات الاجتماعية التي تدعم التكامل وتحقق الاستقرار الاجتماعي فإذا كانت السياسات العامة للحكومات ترمي إلى تحقيق رفاهية المجتمع واستثمار ثرواته، فإن فعالية تلك السياسات ستسهم في تعزيز الأمن المجتمعي والحفاظ على التماسك الاجتماعي والقيم الإنسانية المشتركة .

المبحث الثاني: معوقات تعزيز الأمن المجتمعي في العراق

يواجه الأمن المجتمعي في العراق منذ عام 2003 العديد من المعوقات والتحديات منها التحديات السياسية والأمنية فضلاً عن التحديات الاجتماعية والاقتصاية والتي أدت دوراً سلبياً في عدم قدرة العراق على تحقيق الأمن المجتمعي فيه.

ويلاحظ على السياسات العراقية العامة التي رسمت للنهوض بواقع الأمن المجتمعي بعد عام 2003 وقد واجهت العديد من التحديات الموروثة، التي كان لها آثارها السلبية في تعزيز الأمن المجتمعي، إذ أدت تلك التحديات المتمثلة بالتحديات السياسية وأبرزها تردي الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والمحاصصة وتفشي ظاهرة الفساد، فضلاً عن التحديات الاقتصادية كالفقر والبطالة والسمة الريعية وتراجع دور القطاع الخاص والاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي، فضلا عن التحديات الاجتماعية والمتمثلة بأزمة عدم الإندماج والأمية، والمهجرين، تلك التحديات كلها كان لها دور مؤثر في عرقلة خطط الحكومة في تعزيز الأمن المجتمعي ، ويمكن أن نوضحها على النحو الآتي: :-

أولاً: التحديات السياسية

وتشمل مجموعة المعوقات التي كان لها الاثر الواضح في تراجع الأمن المجتمعي في العراق وتلكؤ تنفيذ السياسات العامة الرامية للنهوض بالواقع المجتمعي ومنها :

1- المحاصصة: بعد التغيير السياسي لعام 2003 تم أعتماد نظام سياسي قائم وفق مبدأ التوافقية أو المحاصصة بالنظر إلى أن المجتمع العراقي مجتمع متعدد ومتنوع في مكوناته الاجتماعية ومن

الأفضل أن يحكم بمشاركة تلك المكونات الاجتماعية جميعها على اساس المحاصصة والتي يقصد بها " تقسيم الكل على مكوناته بحسب الإستحقاق الكمي للأطراف المشاركة في العملية السياسية وهي بوصفها منهجا سياسيا يسمح للمكونات الحزبية الفائزة جميعها عبر الإنتخابات الديمقراطية من المشاركة في الحكومة وتحمل المسؤولية لإدارة الدولة (الربيعي 2007، 89).

وكنتيجة لذلك فقد أطرت سياسة المحاصصة هذه بإطار مسمياتي من أجل تجاوز أرهاصات مبدأ المحاصصة، ومن هنا تبنت القوى المشاركة في العملية السياسية مفهوماً آخراً عرف بـ "التوافق الديمقراطي" أو"الديمقراطية التوافقية"(الشمري 2004، 143). إذ بدل السياسيون التسمية من المحاصصة إلى التوافق السياسي، لتولد أزمه اخرى وهي "التوافق السياسي"(النعناع 2011، 91). مما جعل البناء المؤسسي للدولة هشاً وعرضة لخطر الصراعات والتجاذبات والتخندق الطائفي ويقلل معيار الكفاية في التوظيف الذي يستعاض عنه بمعيار الإنتماء إلى الجماعة الطائفية والقومية(البكري 2009، 73). فمثلاً نرى أن الأحزاب التي تكون من حصتها وزارة معينة تقوم بتعيين الموالين لها والمقربين منها ضمن هذه الوزارة وليس وفق معيار للكفاية والنزاهة وهذا النمط من الولاءات السياسية من شأنه أن يضعف احساس المواطن بإنتمائه للبلد(مكية 2009، 144). مما يطرح تحديا سياسيا يعترض الأمن المجتمعي، في ضوء تشظي الكتل السياسية وبالمحصلة ينتج عنه أضعاف الدولة وتلكؤها في تحقيق المشاريع التي تعزز الأمن المجتمعي.

2-تردي الوضع الأمني: تعد ظاهرة الإرهاب من أخطر المظاهر التي تهدد المنظومة القيمية للأمن المجتمعي العراقي، اذ شهد العراق بعد عام 2003 الكثير من العمليات الإرهابية شملت مناطق عديدة تمثلت بالقتل والتهجير والخطف ولاسيما بين عامي 2006-2008 وكذلك بعد عام 2014 إذ احتل العراق ولعدة سنوات مرتبة الصدارة بالدول الأكثر تعرضا للعمليات الإرهابية (رحيم 2022، 295).

فبعد عام 2003 تراجع تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، إذ برزت العديد من المعوقات والأزمات السياسية التي كونت حلقات متشابكة ومتداخلة مع بعضها بعض والتي تشكل أبرز سمات عدم الاستقرار السياسي، وما عزز وجود تلك الأزمات هي أحداث تنظيم داعش الإرهابي عام (2014) وما آلت إليه تلك الأحداث من تهجير وقتل وبروز عدة أزمات، كل ذلك أثر في تَفاقم تلك الأزمات مما جعل البلد في أزمة حقيقة وحالة من الفوضى أثرت بشكل سلبي في الأمن المجتمعي(خضر وصابر 2022، 33-34). كما تراجع الأمن المجتمعي للفئات الاجتماعية وخاصة الأقليات والتي تعرضت إلى أشكال عديدة من الإنتهاكات على يد تنظيم (داعش الأرهابي) كاليزيديين وكذلك بقية الأقليات

والتي تعرضت لإنتهاك الحرية وتدمير الممتلكات الخاصة مما أثر سلباً في تقسيم النسيج الاجتماعي للبلاد (سلوم 2016، 36).

وبعد العام 2014 وبإرادة وتضحيات الشعب العراقي واجهزته الأمنية والعسكرية وبمشاركة الحشد الشعبي والذي أضطلع بدور يقر به الجميع فضلاً عن سياسة الحكومة التي عمدت إلى وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب ومكافحة تمويله وتجفيف منابعه وتتضمن هذه الاستراتيجية ملامح مهمة على الأصعدة العسكرية والامنية والاجتماعية كافة، الأمر الذي مكن العراق من هزيمة داعش والوقوف في وجه هذه العصابات وتحقيق تحسن ملحوظ في الوضع الأمني.

3- تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي

يمكن القول إن الفساد هو استعمال السلطة العامة من اجل كسب أو ربح شخصي أو منفعة لجماعة أو طبقة ما بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة معايير السلوك الأخلاقي (شتا 2003، 43). وفي العراق تزايدت معدلات الفساد لأسباب عديدة، منها ما يتعلق بتحول الإدارة البيروقراطية إلى نظام مؤسسي يكرس السيادة السياسية أكثر من تكريسها لمكانتها ووضعيتها الإدارية، وأدى ظهور التسلط السياسي على القيم البيروقراطية إلى إيجاد إنموذجا من السلوك الإداري مسيس إلى حد كبير (محمد 2012، 240). فضلاً عن ضعف المشاركة والتي غالباً ما ترتبط بضعف المؤسسات وانخفاض مستوى تنظيمها ومن ثم فهي دليل على فقدان الأفراد لشعورهم بالمسؤولية العامة مما يعطي للفساد دوراً أكبر من الاستشراء الأمر الذي يدعو إلى تغليب المصلحة الخاصة على العامة مما يقولب آليات عملية التنمية لتحقيق مصالح ضيقة (الشيخ داود 2003، 159).

إن الفساد الإداري والمالي كان سبباً في عدم تحقيق السياسات العامة لأهدافها بشكل ملموس إذ إن الفساد المالي قد أدى إلى تدني في مستويات تنفيذ البرامج التي تنوي تنفيذها الحكومة، ومن ثم فشل في عملية تحقيق نمو اقتصادي والمزيد من التدهور والتأخر في إنجاز المشاريع التي يراد منها التنمية والتقدم وإعادة البناء، وكل هذا ينعكس بشكل سلبي على مستويات الرفاهية والأمن المجتمعي للأفراد، (اكرمان 2008، 71). وهذا ما سبب في تراجع المقدرة على الكسب لأفراد المجتمع وخاصة الفقراء؛ لأنهم لن يحصلوا بسببه على نصيبهم الموضوعي من الوظائف والفرص، كما يزيد من درجة عدم العدالة التوزيعية بين إفراد المجتمع (محمد 2012، 140).

وبالتأكيد فان وجود الفساد وانتشاره في مجتمع ما لن يقتصر تأثيره في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض متوسط الفرد من الدخل الحقيقي، بل يتعدى ذلك إلى عدم كفاية وتردي مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والكهرباء والمياه وغيرها من المؤشرات الرئيسة للأمن المجتمعي.

ثانياً: التحديات الاقتصادية

يمثل الوضـــع الاقتصـــادي الهش والحرمان الاجتماعي في المجتمع أحد أهم المداخل المهمة في إضـعاف القدرة على تعزيز الأمن المجتمعي للدولة، خاصـة إذا كان البلد يمتلك ثروات هائلة لا توزع بشكل عادل بين المواطنين، ولعل من أبرز التحديات الاقتصادية التي يمكن أن نلحظها هي إن أغلب السياسات الاقتصادية العراقية بعد عام 2003 تفتقر إلى وضوح الأهداف، إذ لم تتمكن من أصلاح الوضع الاقتصادي فضلاً عن عدم وجود مرجعية مؤسسية اقتصادية واضحة يمكن أن يرجع لها عند حدوث أي من الإشكاليات الاقتصادية(البياتي 2012، 508). كل هذا تسبب بوجود واقع اقتصادي متراجع يمكن توضيحه بالنقاط الآتية(الراوي 2012، 479-481):

1. إنخفاض في معدلات الدخول لشـرائح واسـعة من المجتمع ومحدودية الصـادرات غير نفطية والإعتماد الكلي للإنفاق الحكومي على الإيرادات النفطية .

2. لم تكن السياسة المالية التي تشجع الإنفاق غير المنتج بحجة التوسع في النشاط الاقتصادي وزيادة التشـغيل موفقة؛ وذلك لكون الاقتصـاد العراقي يعاني من عجز كامل في قدرته على زيادة العرض لتلبية الزيادة في الطلب ومن ثم فأن أية زيادة في الطلب تتجه نحو زيادة الاستيراد.

3. لم تتمكن السياسة النقدية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار في قيمة العملة من تحفيز الاستثمار بفعل تخفيض سعر الفائدة وذلك لما يشكله الإنفاق العام من نسبه كبيرة، فطبيعة السياسة النقدية إتجهت إلى تبني سياسات أسهمت بضبط معدلات التضخم بالعراق عبر ثلاثة أدوات، وهي إدارة سعر صـرف العملة الأجنبية عبر المزاد الذي يقيمه البنك المركزي، وإدارة سـعر صـرف الفائدة، وتقليل عرض النقود عبر التنسيق مع السياسات المالية لرفع قيمة الضرائب من أجل سحب جزء من عرض النقود، إلا أن فرض الضرائب كان يتجه إلى الدخل الثابت وليس إلى الأنشطة الاقتصادية مما أدى إلى وجود تباين في الدخول بين الأفراد (حسين 2022، 182).

أدى هذا الواقع الاقتصادي إلى إهدار الثروات وتفاقم مشكلاته والتي أثرت بشكل واضح في تراجع قدرة الدولة على تعزيز الأمن المجتمعي، ويمكن أن نوضح ذلك التراجع من خلال مؤشرات ابرزها:

- **أرتفاع معدلات البطالة:** ارتفعت نسـبة البطالة في العراق بعد عام 2003 ؛ وذلك بإتخاذ قرارات تتعلق بإلغاء عدة وزارات قائمة مع تسريح العاملين فيها(العساف 2005، 89). ومن ثم بدأت البطالة في العراق تتفاقم نتيجة تراجع وتيرة التشـغيل؛ بسـبب قلة الموارد المالية للدولة (الزبيدي 2014، 190). فضلاً عن ضعف التدابير الرامية إلى حماية الصناعة المحلية، وانخفاض معدلات النمو في عدد من القطاعات ولاسيما القطاع الزراعي، وانخفاض قيمة الإستثمارات المحلية والأجنبية (حسين 2022، 277). إذ تعد البطالة من أكثر القضايا التي تهدد الأمن المجتمعي في العراق، وأن الحروب

وعدم وجود استقرار سياسي جميعها عوامل ساعدت على زيادة وإستمرار معدلات البطالة وإنعكاسها على الاستقرار والأمن المجتمعي(مصطفى 2016 أ، 30).

هذه العوامل أسهمت في خلق حالة مروعة من البطالة، فمعدل البطالة إعتماداً على إحصائيات وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للأحصاء ومؤشرات التشغيل والبطالة للعام 2016 يبين أن نسبة البطالة ليست أقل من (22%) وكما يبين مسح القوى العاملة في العراق لعام 2021 أن معدل البطالة يصل الى(16,5%) وهذا يفسر إلى أن هناك شخصاً عاطلاً لكل خمسة أشخاص من قوى العمل، بمعنى أن البطالة أصبحت تهدد شريحة واسعة من أفراد المجتمع مما يشكل تهديداً مباشراً للأمن المجتمعي.

- **أتساع مساحة الفقر والفئات المهمشة:** إن تردي الأوضاع التي مر بها الاقتصاد العراقي جعلته يعاني من شيوع ظاهرة الفقر بنسبة كبيرة، فالأسباب الاقتصادية تتمثل بالأزمات الاقتصادية التي تعرض لها والتي تؤثر في أفراد المجتمع من خلال عدم الإفادة من الموارد التي تساعد على رفع مستوى النمو الاقتصادي للبلد، ومن ثم يكون إستهلاك الأفراد أكثر من إنتاجهم (علاء الدين وطه 2010، 70). ونلاحظ إن ارتفاع معدلات الفقر في العراق بعد عام 2003 قد تسبب في تراجع الأمن المجتمعي؛ لانه أدى إلى خلق فجوة بين طبقات المجتمع، فهناك طبقة الأغنياء وهي قليلة نسبياً وطبقة الفقراء وتشمل مختلف شرائح المجتمع، فالفقر قد أجبر بعض افراد المجتمع إلى التوجه إلى أعمال غير مشروعة كالسرقة أو المتاجرة بالبشر وبيع المخدرات من أجل الحصول على الأموال، وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين الفقر والأمن المجتمعي، فكلما زاد الفقر في مجتمع ما قل معه الأمن المجتمعي لإزدياد العمليات الأرهابية وإنتشار الجريمة المنظمة وتعاطي الممنوعات وهذا بدوره يهدد الأمن المجتمعي في أي دولة(رحيم 2022، 298).

- **الاقتصاد الريعي:** إعتمد الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 على مصدر واحد لتمويل مشاريعه وتنفيذ سياساته وهذا المصدر غير مستقر وقابل للنضوب، فالمشكلة التي تواجه الاقتصاد العراقي تكمن في كونه اقتصاد وحيد الجانب إذ تشكل عملية التنويع الاقتصادي تحدياً كبيراً للاقتصاد العراقي حاضراً ومستقبلاً نتيجة لإعتماده الكبير على النفط وهو سلعة ناضبة ترتبط أسعارها وكميات إنتاجها إرتباطاً كبيراً بالسوق العالمية مما جعل الدولة تتعرض لتقلبات اقتصادية كبيرة ضاعفت من عدم قدرته على تحقيق الأمن المجتمعي(الجوارين 2015، 191-192). فضلاً عن ما يعانيه القطاع الصناعي من أوضاع صعبة، نتيجة توقف أغلب المشاريع الصناعية بعد العام 2003 وقد يعمل بعضها بأجهزة تكنولوجية متقدمة فضلاً عن أرتفاع تكاليف إنتاجها، مما أدى إلى عجزها عن منافسة السلع الصناعية المستوردة ذات النوعية الجيدة والسعر الأقل، وكذلك القطاع الزراعي فيعاني هو الآخر، إذ أصبحت

أراضيه تعاني من التناقص السريع؛ بسبب شحة المياه والتصحر فضلاً عن الإنفتاح غير المدروس للإستيراد، نتج عن هذا الواقع وجود اختلالات كبيرة في بنية الإيرادات العامة وغلبة الإيرادات النفطية على غيرها من الإيرادات العامة وإرتباطها صعوداً وهبوطاً بأسعار النفط الخام العالمية وهذا ما يوضح إعتماد الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي بشكل كبير مما أدى إلى التلكؤ في تنفيذ السياسات التنموية(حسين 2022، 130).

ثالثاً: التحديات الاجتماعية

يواجه المجتمع العراقي تحديات اجتماعية والمتمثلة بمجموعة من الأنماط الفكرية والسلوكية كنتيجة لإتسامه بصفة تعددية المكونات المنتظمة داخل الدولة ، إن تعددية المكونات هو أمر طبيعي كما هو الحال في بقية بلدان العالم، الا إن مؤشرات الواقع العراقي دلت على فقدان التماسك والإنسجام بين مكونات المجتمع في ظل النظام الاجتماعي، مما أفرز حالة من عدم الاستقرار المجتمعي، الأمر الذي أدى إلى تصدع الوحدة الوطنية وكيان الدولة (الربيعي 2007، 92).

إن أغلب تهديدات الأمن المجتمعي ترمي إلى طمس الهوية الثقافية، وتكون مصحوبة بأعمال العنف المادي لمختلف الجماعات، أو قيام صراعات داخلية تكون مصحوبة بدرجة كبيرة من العنف المادي الماس بسلامة وحياة الافراد(اسمهان 2018، 91).

إلى جانب ذلك أن ما يفرض تحدياً مباشراً على الأمن المجتمعي العراقي، لا سيما مع هيمنة العشائر على الشارع العراقي، وغياب التنظيم القانوني مما يؤدي إلى إنتشار السلاح. (مطلك 2023، 37).

فضلاً عن وجود مشكلات اجتماعية أخرى يمكن أن نلاحظها في معطيات الواقع الاجتماعي العراقي لعل من أبرزها وهي أرتفاع مستوى الأمية كنتيجة لما يعانيه النظام التعليمي في العراق من خلل بنيوي ومنهجي (نوري 2012، 461) ، ونتيجة لذلك أصبحت مشكلة الأمية في العراق من أخطر التحديات التي تهدد الطفولة في العراق، وترتفع نسبة الأمية بشكل كبير بين الإناث، إذ تبلغ (16%) للفئة العمرية (12– 19) سنة(مصطفى 2016 ب، 142)، وهذا ما يشكل تحدياً اجتماعياً مباشراً على الأمن المجتمعي ويعرقل من نجاح السياسات الرامية إلى تحقيقه، فضلاً عن أرتفاع معدلات الفقر وما له من آثار سلبية في الأفراد كزيادة تدني مستوى المعيشة والحرمان مما إنعكس بشكل مباشر على الشرائح المهمشة التي غالباً ما تَنحسر أمامها الفرص في ظل استمرار البطالة والتأخر عن ولوج سوق العمل ، الأمر الذي عرقل تعزيز الأمن المجتمعي (حسين 2022، 279).

أن هذه التحديات سواء أكانت السياسية ام الإقتصادية ام الاجتماعية تَفرض على الحكومة مسؤولية جدية للعمل على احتوائها والتقليل من أثرها السلبي في الواقع الاجتماعي من طريق رسم سياسات

عامة واضـــحة المعالم للتنمية الاجتماعية وحماية الأمن المجتمعي للأفراد وهذا ما ســـنتطرق له في المبحث الثالث من البحث.

المبحث الثالث: سبل تعزيز الأمن المجتمعي في العراق

بالعودة إلى مفهوم الســياســة العامة ، نرى إنه مفهوم إتســعت مجالاته، فهو متعلق بالبرامج والخطط والقرارات التي توضع للتصدي لمشكلة أو مواجهة قضية ما بهدف تحقيق غرض عام بحيث يكون لها أهدافها والوســـائل المناســـبة لتنفيذها، وكذلك يرتبط الأمن المجتمعي أرتباطاً وثيقاً بمقومات الحياة الإنسـانية بجوانبها السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية، وقد لاحظنا في ثنايا المبحث السـابق طبيعة التحديات التي تعترض الأمن المجتمعي بأبعادها المختلفة، لذا فأن تعزيز الأمن المجتمعي يتطلب تخطيطاً سياسياً واقتصـاديا واجتماعياً ببرامج وسياسـات عامة على مختلف المسـتويات للتغلب على تلك التحديات ، يمكن توضيحها على النحو الآتي:

اولاً: السياسات العامة المتعلقة بالجانب السياسي:

على المسـتوى السـياسـي يتطلب هذا البعد إتخاذ العديد من الاجراءات والقرارات السـياسـية التي تسـهم بتأمين الاستقرار السياسي للمجتمع في إطار تشريعات القوانين النافذة (الحيالي 2024، 19).

إن تحقيق الأمن المجتمعي يتطلب وجود نظام سـياسـي ينتهج سـياسـة حكم رشـيدة وعادلة؛ لأن أغلب المشـكلات والأضـطرابات تحدث نزاعاً على السـلطة مما يؤدي إلى أنتشـار الفوضـى ومظاهر العنف وانتهاك حقوق الناس وحرياتهم، ويراد بالحكم الرشـيد أن تتولى قيادات سـياسـية شـرعية ذلك الحكم وتكون منتخبة بصـورة نزيهة وتعمل على تحسـين الأحوال المعيشـية للمواطنين ورفاهيتهم وبذلك تكون هناك ثقة متبادلة بين الحكام والمحكومين(عراك 2018، 304). والتي تعد من الوســـائل الحضـــارية لاسـتقرار المجتمعات، إذ إن الأمن المجتمعي لا يتحقق عبر القمع والتعسـف، وانما بالرضـا والقبول والتعاطي مع شـــؤون المجتمع المتنوعة والحكمة في مجابهة التحديات والأزمات التي قد يتعرض لها المجتمع (وزة 2014، 121). ووفقاً لذلك فأن الضـرورة تحتم تبني سـياسـة وطنية ترتكز على القيم المشـــتركة بين الهويات الفرعية ومن ثم احترام وقبول ما هو مختلف وتشـــذيب وتهذيب الجماعات الفرعية عبر إســـتيعابها في هياكل الدولة التنظيمية وهذا ما يؤدي إلى وجود مشـــتركات قيمية جديدة تقود إلى التشـــارك بين الهويات الفرعية والهوية الوطنية ومن ثم تحقيق مشـــاركة فعالة لهذه الهويات (ماهود 2021، 143).

ويمكن التغلب على تحدي المحاصـصـة والتوافقية عبر إجراء تعديلات على نص الدستور كإستبدال كلمة مكونات بمفردات أخرى مثل أبناء الوطن؛ ذلك لان لفظة مكونات قد تفســـر تفســـيراً يجعل من القوات المسلحة والأجهزة الأمنية تشكيلات تابعة لقوميات وطوائف وعشائر بحجة أنها مكونات، فإقرار

هذا التعديل وتطبيقه يساعد في تحول أوجه الإختلاف إلى تنوع ضمن إطار الوطن الواحد بدلاً من اختيار التوافقية والمحاصصة التي تتسبب في خلق أزمة هوية(ماهود 2021، 144). فضلاً عن ما سببته من تلكؤ في تنفيذ السياسات العامة التنموية الموجهة لتعزيز الأمن المجتمعي.

أما بالنسبة لاستقرار الوضع الأمني فلابد من أعتماد سياسات عامة أكثر كفاية وقدرة على تحسين واستتباب الوضع الأمني من طريق تعزيز دور القوات المسلحة عبر تعزيز البناء الاستراتيجي لهذه القوات ورفع مستوى جاهزيتها بما يمكنها من الدفاع عن أمن البلاد وإقامة منظومة عسكرية متكاملة قادرة لمواجهة أي خطر محتمل، وتوجيه منظومات الأمن والأجهزة الخاصة للبحث عن عصابات الجريمة المنظمة وتعطيل مصادر تمويل المنظمات الإرهابية.

إن قضية الأمن في العراق قضية بنيوية شاملة ومعالجتها تحتاج إلى جهود كبيرة تشارك بها أجهزة الدولة كلها وليس فقط وزارة الداخلية ، وانما يشارك الجميع في وضع سياسات لمعالجتها مما يستوجب اشراك الرأي العام والقوى السياسية ومراكز البحوث المتخصصة والخبراء في دراسة الإخفاقات الأمنية المتكررة والإستفادة من الآراء كلها واضعين مصلحة البلد فوق كل اهتمام (شكر 2021، 74).

ولعل أهم السياسات العامة التي يتطلبها الشعب العراقي لضمان الأمن المجتمعي تتمثل بالقوانين التي تكافح الفساد الذي يمثل التحدي الأكبر للأمن المجتمعي العراقي مما يحول العراق إلى دولة غير قادرة على تنفيذ قراراتها وفرض سلطاتها في ضوء تراجع الوازع الديني والإخلاقي والوطني لدى بعض لمحاربة الظواهر الاجتماعية السلبية؛ بسبب غياب القانون أو عدم تطبيقه لعوامل سياسية(مطلك 2023، 45).

وتتم تلك السياسات عبر بناء منظومة قانونية وقضائية قادرة على تحقيق إجراءات ردع فعالة، وإعتماد آلية للإصلاح من الأعلى إلى الأسفل أي من الحلقات السياسية التشريعية والتنفيذية إبتداءً من القيادة العليا نزولاً إلى أدنى المستويات، وتطوير التدابير القانونية اللازمة لتعزيز سيادة القانون وتفعيل قدرات الهيئات المتخصصة بتنفيذ إجراءات مكافحة الفساد(مصطفى 2016 أ، 288–289).

فضلاً عن منح الحرية لوسائل الإعلام للكشف عن جرائم الفساد والمفسدين على أن تقترن الاتهامات بأدلة ثبوتية، مع منحها حق التعطيل المؤقت لإقامة دعاوى قضائية ضدها من الجهات التي وجهت الإتهامات اليهم، والسماح لوسائل الإعلام بحضور وتوثيق وبث وقائع المحاكمات المتعلقة بقضايا الفساد للكشف عن المتهمين ومنع أية جهة من التدخل في أعمالها أو إخفاء النتائج التي توصلت إليها (ماهود 2021، 180).

ثانياً: السياسات العامة المتعلقة بالجانب الاقتصادي:

يتبين من خلال ما تقدم بأن أبرز التحديات الاقتصادية التي نواجهها هي عدم القدرة على تحقيق

التنويع الاقتصادي والإعتماد بشكل كبير على النفط بوصفه مصدرا وحيدا للدخل وهذا قد أسهم وبشكل كبير في خلق العديد من الإشكالات التي أدت إلى تراجع القدرة على تعزيز جوانب الأمن المجتمعي، وهو ما يطرح أهمية وجود سياسة عامة للتعامل مع الإمكانات المتاحة وتقوم على تصحيح الاقتصاد العراقي بناءً على معالجة الاختلالات التي يعاني منها وبناء خطة هدفها تحقيق عملية الإصلاح الاقتصادي لتشمل القطاعات كافة.

إن معالجة مشكلة ضعف التنويع الاقتصادي من شأنه أن يحل سلسلة من المشكلات كالفقر والبطالة فالحاجة إلى التنويع الاقتصادي أصبحت حاجة ضرورية لتحقيق الأمن المجتمعي ، ويمكن تحقيق ذلك بإتباع سياسات تعمل على تنويع مصادر الدخل وإستثمار ما موجود من ثروات وموارد طبيعية وبشرية والإستفادة منها بالشكل الأمثل في تنويع قاعدة الاقتصاد العراقي والتأكيد على تطوير القطاعات الاقتصادية في تنويع مصادر الدخل كإتباع سياسة مالية ترمي إلى تقليل نسبة الإعتماد على الإيرادات النفطية، عبر وضع خطط إستراتيجية للنهوض بالقطاع الصناعي والزراعي والسياحي وتَشجيع الإستثمارات من طريق تهيئة مناخ إستثماري جيد يجعل من العراق محطة جاذبة له، مع ضرورة إعادة تأهيل المشاريع العامة الصناعية والزراعية والخدمية والعمل على خصخصتها من طريق أسلوب مشاركة مع القطاع الخاص(حسين 2022، 322). إذ لابد من تطوير دور القطاع الخاص وتحفيزه ليحتل مكانه الريادي إذ يمكن أن يسهم في تنويع الاقتصاد الوطني وفك الإختناق المالي الذي يعاني منه البلد ,إذ يعد ذلك قضية جوهرية ينبغي أن تنصب لها السياسات الاقتصادية من طريق تبني سياسات عامة لتطوير هذا القطاع. مثلاً توسيع القروض المصرفية التي ترمي إلى تمويل مشاريع القطاع الخاص، وتشجيع مشاركته في تأسيس الشركات الخاصة في القطاع المصرفي لتحقيق العوائد المباشرة من طريق الإستثمارات المحلية والأجنبية مما يؤدي إلى زيادة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي (ماهود 2021، 184). فضلاً عن ضرورة التعامل مع الإستثمارات الأجنبية لأهميتها في تنفيذ خطط الإنتاج وتطوير الاقتصاد وتنويع مصادر دخله، كما أن الإستثمارات الأجنبية تعد مصدراً مهماً لنقل التكنلوجيا والخبرة والإنفتاح على الأسواق الدولية وإمكانية النفاذ إليها(شندي 2011، 400).

ومن جانب آخر لابد من رسم سياسات عامة تكافح الفقر وتحافظ على مستوى مقبول للمعيشة، ويكون ذلك بوضع خطتين: الأولى على المدى القصير وتعتمد على المساعدات والدعم وتنمية المشاريع الصغيرة من طريق عمل جمعيات تنموية تعمل على التدريب وتنمية المهارات والخبرات المهنية وتعبئة المجتمع لمبادرات تنشيط العمل والمشروعات الصغيرة وبث روح المنافسة والإنتاجية لدى الفئات الفقيرة، وأما الخطة الثانية فتكون على المدى البعيد فهناك العديد من الإجراءات التي

يمكنها أن تكافح الفقر وفي مقدمتها الالتزام بالتنمية البشرية والإستعانة بالمتخصصين والإسهام في دقة تشخيص حجم المشكلات، فضلاً عن بناء تكنولوجيا تتسم بكثافة العمل، وانخفاض التكاليف التي تؤدي لرفع إنتاجية عناصر الإنتاج المحدودة وتحافظ على الموارد الطبيعية(ماهود 2021، 177-178). فضلاً عن خلق فرص للدخل وتبني برنامج إقتراض لأنشطة تعود بالفائدة للفقراء وإعتماد نظام لمراجعة الحد الأدنى للأجر اليومي وفقاً لتغيرات خط الفقر الوطني وتحسين مستوى الخدمات الصحية المقدمة للفقراء وتسهيل وصولهم إلى مراكز الرعاية الصحية وتحسين تعليم الفقراء، وما يتفرع عن هذه السياسات من تفصيلات كثيرة .

ومن السياسات العامة المهمة والتي ينبغي تسليط الضوء عليها لتحقيق الأمن المجتمعي هي السياسات المتعلقة بمعالجة البطالة والتي يمكن أن تتم عبر مجموعة من الآليات والإجراءات والتي تتمثل بما يأتي:(عطوان 2013، 140)

1- استيعاب العاطلين عن العمل وتوفير فرص عمل تتناسب مع مؤهلاتهم، وتنظيم دورات لتأهيلهم.

2- جعل مخرجات النظام التعليمي تتناسب مع متطلبات سوق العمل، وضرورة أن يزود التعليم الطلاب بالمهارات اللازمة التي تجعل سوق العمل لا يقتصر على المهارات العالية والدراسات الفنية فقط.

3- تحويل الجامعات إلى مؤسسات إنتاجية بجعلها جزءاً من القاعدة الصناعية.

4- إعادة تأهيل الشركات التابعة لوزارة الصناعة والمعادن ودعم صغار المنتجين.

ثالثاً: السياسات العامة المتعلقة بالجانب الاجتماعي

يشكل الأمن المجتمعي حالة تعبر عن الشعور بالإنتماء وترتكز على الاستقرار إذ تفترض وجود بناء تنظيمي يشعر الفرد تجاهه بالإنتماء ويتسم بالثبات والدوام ويحدد مواقع أعضاء ذلك التنظيم وحقوقهم وواجباتهم بشكل يساعد على جعلهم في حالة تفاعلية مستمرة ومتواصلة (المراياتي 1997، 11).

ولعل من أبرز المشكلات التي واجهها الأمن المجتمعي العراقي هي مشكلة عدم الإندماج وأزمة الهوية، لذا فأن الجانب الاجتماعي للسياسات العامة الرامية إلى تعزيز الأمن المجتمعي يتجسد في التعامل مع المواطنة والتعايش السلمي والعدالة الاجتماعية، ليس بوصفها قيماً فحسب، بل حقوق يتوجب على الدولة تحقيقها في إطار تأدية وظيفتها المتمثلة بتوفير إحتياجات المواطنين كافة لتضمن بذلك الوصول إلى السلام المجتمعي .

إن إضفاء روح المواطنة وأعلاء شأنها تعد الآلية أو الوسيلة الفعالة للحد من الإنقسامات والخلافات الأثنية والدينية إذ تعمل المواطنة على إعلام الناس بحقوقهم وواجباتهم وإعادة تنظيمهم على الصعيد السياسي والاجتماعي بوصفهم مواطنين متساوين أمام الدولة والقانون بغض النظر عن إنتمائهم الديني أو المذهبي وتقوم بإنهاء الفوارق وتعيد الإنسجام والوئام لأفراد المجتمع وبذلك يتم القضاء على مظاهر

العنصرية والكراهية بين أفراد المجتمع والتي تعد من العوامل الرئيسة في تقويض السلم المجتمعي(عراك 2021، 305). فضلاً عن تبني وتعزيز ثقافة التسامح والتعايش السلمي والحوار والثوابت المشتركة بوصفها ضرورة إنسانية ومنهاج عمل يؤسس لسلوك اجتماعي متوازن، هذه الثقافة تسهم بشكل فاعل في إشاعة ثقافة سياسية تكون نتاج لسلوك سياسي ناضج(العنبكي 2010، 61).

إلى جانب ذلك لابد من ترسيخ دعائم العدالة الاجتماعية وهي إحدى مرتكزات التماسك الاجتماعي الذي يفترض أن يكون جوهر وهدف تلك السياسات، فإنها تمثل إنتفاء الظلم والإستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو كليهما، فهي ترتبط بالجانب الاقتصادي لكونها تفترض غياب الفقر والإقصاء وإنعدام الأوضاع غير المقبولة اجتماعياً بين الأفراد داخل الدولة، ليصبح لكل مواطن فرصة متساوية في مجالات الحياة كلها كالتعليم والعمل والرعاية الصحية والخدمات(ماهود 2021، 152).

وللوصول إلى مرحلة الاستقرار المجتمعي لابد من رفع مستوى الوعي والإدراك للأفراد من طريق تنفيذ سياسات وممارسات تعليمية شاملة لا تنظر إلى الإختلافات الفردية كمشكلات يتعين تصويبها، بل كفرص لإثراء التعلم، وهذا يعني إعطاء الأولوية ليس فقط للمهارات المعرفية بل للمهارات الاجتماعية والسلوكية للمتعلمين، بهدف تعزيز إحترام التنوع بما ينعكس على المجتمع بالأمن والاستقرار وتمثل منظومة القيم التربوية أحد العوامل الاجتماعية المهمة التي تؤدي دوراً حيوياً ومهماً في المحافظة على بناء واستقرار المجتمع وفي إطار تحقيق ذلك ينبغي الأخذ بالتدابير الآتية (حميد ومرزوك 2020، 100):-

1- تشجيع الاستثمار في التعليم لاسيما التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة من أجل ضمان أن يحصل الأطفال على تعليم شامل وجيد النوعية، مع مراعاة تنوع البيئات الاجتماعية .

2- تنفيذ برامج تعليمية تعزز مفهوم المواطنة وإستكشاف سبل إدراج التربية على المواطنة في المناهج والكتب المدرسية والمواد التعليمية.

ختاماً ومن خلال ما تقدم يتضح بأن السياسات العامة المقترحة تفترض التعامل مع التحديات التي تعترض تحقيق الأمن المجتمعي بجوابنه السياسية والاقتصادية والاجتماعية من طريق توظيف ما يمكن استثماره وتذليل العقبات لتحقيق مستوى مقبول للأمن المجتمعي.

المناقشات:

إن دراسة موضوع السياسات العامة لتعزيز الأمن المجتمعي في العراق قد أنطلق من هدف أساسي وهو محاولة ايجاد رؤية تفصيلية لمفهوم الأمن المجتمعي والسياسات العامة وتشخيص المعوقات التي أدت إلى التلكؤ في تنفيذ السياسات العامة الرامية إلى تحقيقه وذلك بالبحث وتحليل الواقع ووضع جملة من البرامج والاجراءات التي تستهدف تعزيز الأمن المجتمعي بجوانبه كافة.

وفي ضوء ما تقدم من البحث توصلنا إلى أن الأمن يمثل قيمة أساسية وركيزة محورية للحياة والأمن المجتمعي يراد به التعبير عن أجواء سلمية من الإنسجام والاستقرار على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويمثل الركن الأساس لتحقيق التنمية والإزدهار فهو الضامن لسلامة الأفراد والجماعات ومن طريقه يقاس تقدم واستقرار المجتمع ويعكس جهد واهتمام النظام السياسي في تحقيق برامجه ومنجزاته مما يشكل حافزاً للعمل والإبداع والاستقرار، ويتحقق ذلك عبر إيجاد خطط وبرامج وسياسات عامة رامية توضع بوساطة الحكومة في نطاق بيئة محددة تتضمن توضيح المشكلات المراد تجاوزها والفرص التي يمكن استغلالها لتحقيق مستوى مقبول للأمن المجتمعي.

ومن هذا المنطلق تبرز أهمية السياسات العامة بوصفها مجموعة قرارات يتخذها فاعلون بهدف تحقيق مصلحة عامة فهي تمثل الوجه المباشر للنظام السياسي في إعطائه الأولوية والوسائل والأدوات المناسبة لتعزيزه.

وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها وجود علاقة ترابطية بين السياسات العامة وتحقيق الأمن المجتمعي فالسياسات العامة تمثل البرامج والخطط والتي تمثل حلقة الوصل بين النظام السياسي والمصالح المختلفة لشرائح وفئات المجتمع، فكلما زادت جودة السياسات العامة وإحتوائها للمشكلات الاجتماعية زاد مستوى ارتقاء مؤشرات الأمن المجتمعي .

ومن طريق البحث تشير المعطيات التي ذكرت في الدراسة إلى عدم التمكن من تحقيق المستوى المقبول لمؤشرات الأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2003 لأسباب عديدة، وعند تشخيص طبيعة تلك الأسباب أتضح بأن العراق بعد عام 2003 قد واجه جملة من التحديات منها على المستوى السياسي، فقد أدى العمل على وفق مفهوم المحاصصة إلى إحداث خلل في العمل السياسي فضلاً عن وجود الفساد الإداري والمالي الذي أصبح مستشري في مؤسسات الدولة اذ أصبحت تكاليف الفساد هذه عبئاً على حياة ومعيشة المواطن وعبئاً على التنمية التي تتضخم تكاليفها فتشكل عبئاً على الميزانية الاستثمارية مما أدى إلى تراجع القدرة على تحقيق الأمن المجتمعي .

كما إن هناك تحديات اقتصادية جراء ترسخ السمة الريعية للاقتصاد العراقي وتخلفه وتفاقم مشكلاته وهيمنة القطاع النفطي في تكوين النسبة الأكبر من الإيرادات العامة، مع تراجع دور القطاع الخاص وهذا قد خلق جملة من التحديات فضلاً عن غياب التنمية والزيادة في نسبة الفقر والبطالة لتصبح ظاهرة خطرة تهدد معظم فئات المجتمع العراقي ليس فقط ذوي التعليم المحدود بل حتى خريجي الجامعات وهذا ما يسبب آثارا مجتمعية بالشكل الذي يهدد الأمن المجتمعي للأفراد بشكل كبير فإستشراء البطالة ونقص الخدمات قادت إلى الفقر والاستبعاد الاجتماعي والتي نجم عنها الكثير من مظاهر النزاع الاجتماعي، وبالمقابل فأن معظم القرارات الاقتصاديه التي اتخذت في السنوات الماضية

كانت ردود أفعال للأوضاع الأمنية غير المستقرة التي يعيشها البلد مما اثر سلباً في مؤشرات الأمن المجتمعي.

فضلاً عن وجود مشكلات اجتماعية تمثلت في عدم الوصول إلى حالة التجانس بالشكل الذي لا يلغي الآخر، ويحقق الاندماج الذي يمثل الدعامة الأساسية لنجاح أي مجتمع في التصدي للتحديات، فالتحدي الذي يواجه المجتمع العراقي يتمثل بغياب الاستراتيجيات الرامية إلى تنمية وتعزيز علاقات اجتماعية قائمة على المصالح المشتركة.

وبعد التعرف على طبيعة تلك التحديات يظهر السؤال المحوري الذي يوضح الهدف الرئيس من البحث والذي نحاول الإجابة عليه وهو: في ظل هذا الواقع هل بالإمكان تبني سياسات عامة قادرة على تعزيز الأمن المجتمعي؟

وحسب تقديرنا فأن تعزيز الأمن المجتمعي في العراق يمكن أن يتحقق وهذا يتطلب وضع الخطط والبرامج والسياسات العامة والمناسبة لإستغلال ما متوفر من أمكانيات وتوظيفها بالشكل الصحيح الذي يتوائم مع معطيات المجتمع العراقي على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهذا من شأنه أن يزيد من فاعلية السياسات الحكومية في تحقيق معدلات مقبولة للأمن المجتمعي ويمكن أن يتحقق ذلك بإعتماد مجموعة من الإجراءات على مختلف الجوانب ولعل من أهمها العمل على تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي ، ووضع السياسات العامة الأمنية التي تضمن استقرار الوضع العام لإنجاح السياسات التنموية والخدمية، فضلاً عن تطوير الوعي السياسي والثقافي وبما يتناسب مع ضرورة المحافظة على الاستقرار المجتمعي واعتماد اجراءات فعالة لمكافحة الفساد الإداري والمالي والذي يعد من أخطر المعوقات التي تواجه تنفيذ السياسات العامة الرامية إلى تحقيق الأمن المجتمعي.

ومن جانب آخر لابد من إيلاء الأهمية اللازمة لموضوع الإصلاح الاقتصادي بوضع سياسات شاملة ومدروسة تعمل على القضاء على الإختلالات الهيكلية المتأصلة في الاقتصاد العراقي والخروج من السمة الريعية والإعتماد على مصادر متنوعة للإيرادات؛ وذلك بتطوير القطاع الزراعي والصناعي والسياحي وتنشيط ودعم القطاع الخاص عبر عدد من الاجراءات والآليات تتمثل في إستحداث برنامج خاص لتوفير فرص للقطاع الخاص، بما في ذلك الشركات الكبرى والمؤسسات المتوسطة والصغيرة للعمل مع القطاع العام وتقديم تسهيلات حكومية لأجل القيام بمهامه وتوفر فرص العمل للعاطلين عن العمل، فضلاً عن تشريع قوانين للحماية الاجتماعية ورفع معدلات الدخول الحقيقة للمواطنين وتحسين مستواهم المعيشي .

وكذلك لابد من إعتماد برامج توعوية ناجعة ترسخ مفاهيم المواطنة والهوية الوطنية وتعمق علاقة المواطن بالدولة وتثقف افراد المجتمع وتحويل ولائهم وأنتمائهم من الفرد إلى الدولة .

وبناءً على ذلك نرى ضرورة إعادة النظر في السياسات العامة الاجتماعية والعمل على تحقيق مستويات متقدمة من الرفاهية الاجتماعية ومواجهة التحديات التي تعرقل تعزيز الأمن المجتمعي ومن هنا يبرز دور الحكومات في توظيف الطاقات البشرية المختصة واستغلال الإمكانيات والموارد المتاحة والتي يمكن الاستفادة منها في تخطيط ورسم سياسات عامة أكثر فاعلية .

الخاتمة:

إن الأمن المجتمعي يمثل ضرورة مهمة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والحفاظ على سلامة نسيج المجتمع وتنمية شعور الأفراد بالإنتماء إلى وطنهم، وفي العراق وبعد التغيير السياسي الذي شهده عام 2003 واجه المجتمع تحديات مختلفة هددت أمنه المجتمعي فحالة عدم الاستقرار تسببت في تلكؤ تنفيذ السياسات العامة وتعرقل الوصول إلى تحقيق البرامج الرامية للرفاهية الاجتماعية الأمر الذي يتطلب النظر في تلك التحديات والتي يمكن تلافيها والحد من تأثيرها في الأمن المجتمعي وذلك برسم سياسات عامة أكثر فاعلية وتسخير الإمكانات المادية والبشرية كافة في إطار رؤية طموحة تتطلع للوصول إلى الآداء الأمثل لتنفيذ البرامج التي تسهم في خدمة المجتمع وتعزز أمنه المجتمعي.

في الختام توصلت الدراسة إلى الإستنتاجات الآتية:

1- يمثل الأمن المجتمعي الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات وتقدمها؛ لأنه يوفر البيئة الآمنه للعمل والبناء، وتستلزم تأمين الخدمات الاساسية للمواطنين .

2- من أجل الوصول إلى استقرار الدولة والمجتمع وضمان تحقيق التنمية التي اساسها الأمن والرفاهية الاجتماعية لابد من التمكن من إيجاد حلول للتحديات التي تواجهها.

3- واجه تنفيذ السياسات العامة في العراق بعد العام 2003 صعوبات أدت إلى التلكؤ في تحقيق هدفها الاساس في خدمة المجتمع.

4- إن العراق بحاجة إلى رسم سياسات عامة ناجعة على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإلى نخب تكنوقراطية كفوءة قادرة على التنفيذ السليم لتلك السياسات وتلافي مواطن الخلل بحيث تكون مخرجات السياسات العامة منطقية وقادرة على معالجة أسباب المشكلات ووضع الحلول العقلانية لها والوصول بالمجتمع إلى حالة الرفاهية والاستقرار.

قائمة المصادر :

الجوارين، عدنان فرحان. 2015. *التنمية المستدامة في العراق*. بغداد: مركز العراق للدراسات.

أسمهان، خرموش. 2018. "الأمن المجتمعي: مدخل لبناء الأمن الإنساني." *مجلة العلوم الاجتماعية*، عدد.4 (حزيران): 87-94.

https://democraticac.de/wp-content/uploads/2018/06/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%88-%D8%AD%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-2018.pdf

أكرمان، سوزان روز. 2008. الاقتصاد *السياسي للفساد*. ترجمة محمد جمال إمام. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

البكري، ياسين. 2009. "إشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية." *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، عدد.27 (أيلول): 59-82.
https://www.iasj.net/iasj/download/a90727027ded7312

البياتي، ستار. 2012. *الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في العراق*. بغداد: بيت الحكمة.

الحيالي، خالد مجيد صالح. 2024. "دور الكوادر التربوية في تعزيز الأمن المجتمعي (دراسة اجتماعية تحليلية)." *مجلة العلوم النفسية*، عدد.2 (حزيران): 605-622.
https://www.iasj.net/iasjImages/isc/18131.jpg

الراوي، أحمد. 2012. *نحو استراتيجيات جديدة لإدارة الاقتصاد العراقي*. بغداد: بيت الحكمة.

الربيعي، علي حسن. 2007. *تحديات بناء الدولة العراقية (صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية)*. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

الزبيدي، ليث عبد الحسن. 2014. *المشكلات السياسية في عالم الجنوب*. بغداد: المكتبة الوطنية للطباعة والنشر.

الشمري، حازم. 2007. "معضلة الاحتلال وبناء الدولة." *مجلة العلوم السياسية*، عدد.34 (حزيران): 129-143.
https://www.iasj.net/iasj/download/1de7f1af544d077b

الشيخ داود، عماد صلاح عبد الرزاق. 2003. *الفساد والإصلاح*. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.

العبيدي، عادل حسن. 2012. " *الأمن الإنساني في إطار القانون الدولي المعاصر*." رسالة ماجستير.، جامعة تكريت/ كلية القانون.

العزاوي، وصال نجيب. 2001. *السياسات العامة: دراسة نظرية في حقل جديد*. بغداد: المكتبة الوطنية.

العزاوي. منتهى عبد الزهرة، وصفاء عبد الحسين. 2024. "المؤسسات الجامعية ودورها في تحقيق أبعاد الأمن المجتمعي." *مجلة العلوم النفسية*، عدد.2 (حزيران): 293-314.
https://www.iasj.net/iasj/download/e1bd372ad92a4f00

العساف، سوسن إسماعيل. 2005. "مشكلة البطالة وتداعيات الحرب الأمريكية على المجتمع العراقي." *مجلة دراسات عراقية*، عدد.1.

العنبكي، طه حميد. 2010. "التنشئة الاجتماعية-السياسية في الجامعة العراقية ودورها في تنمية ثقافة الحوار." *المجلة السياسية والدولية*، عدد.14 (آذار): 61-83.
https://www.iasj.net/iasj/download/30e1ef274142f5d8

الفهداوي، فهمي خليفة. 2019. *السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

الكواري، حنان عبد الله. 2012. *الأمن الاجتماعي وتأثيره على التربية (في ضوء التحديات المعاصرة)*. الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر.

المراياتي، كامل جاسم. 1997. *مفهوم الأمن الاجتماعي في الفكر السوسيولوجي*. بغداد: بيت الحكمة.

النعناع، محمد. 2011. *هوامش سياسية*. لبنان: مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي.

أندرسون، جيمس. 1999. *صنع السياسات العام*. ترجمة عامر الكبيسي. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

حسين، الكوثر عبد الباري. 2022. "الأمن الإنساني في الدول الريعية: دراسة مقارنة بين العراق والإمارات العربية المتحدة (2005-2020)." أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية.
حميد، علي فارس، وعلي أحمد عبد مرزوك. 2020. "سياسات مناهضة التطرف من منظور الأمن المجتمعي (العراق أنموذجًا)." *مجلة قضايا سياسية*، عدد.61 (حزيران): 81-104.
https://www.iasj.net/iasj/download/376765ee14c35449
خضر، مرتضى أحمد، وبلال محمد صابر. 2022. " ازمات التنمية السياسية في العراق وسبل العلاج بعد عام 2003." *مجلة تكريت للعلوم السياسية*، عدد. 26 : 33-34.
https://www.iasj.net/iasj/download/bfec745a68ea2496
رحيم، ورقاء محمد. 2022. "الأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2003." *مجلة العهد*، عدد.11 (آب): 302-287.
https://doi.org/10.61353/ma.0110287
شتا، السيد علي. 2003. *الفساد الإداري ومجتمع المستقبل*. الإسكندرية: مكتبة الإشعاع.
سلام، سميرة. 2018. *تحديات الأمن الإنساني في عصر العولمة*. الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.
سلوم، سعد. 2016. "الإطار القانوني الدولي لحماية حقوق الأقليات." *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، عدد. 55 (آذار): 1-46.
https://mjais.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/mjais/article/view/118/79 .
شكر، نغم نذير. 2021. "واقع الدولة والمجتمع العربي وانعكاساتها على الأمن والاستقرار." *مجلة دراسات دولية*، عدد.84 (كانون الثاني): 57-79.
https://www.iasj.net/iasj/download/98638f2d9d55d923 .
شندي، أديب قاسم. 2011. *الاقتصاد العراقي إلى أين؟*. النجف الأشرف: دار المواهب للطباعة.
عراك، كمال مصدق. 2021. "الحماية الجنائية للأمن المجتمعي في التشريع العراقي." *مجلة الباحث للعلوم القانونية*، عدد.2 (تشرين الثاني): 292-327.
https://doi.org/10.37940/JRLS.2021.2.2.7
عطوان، خضر عباس. 2013. *البطالة والعنف في المجتمع العراقي*. بغداد: رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
علاء الدين، أسراء، ورشا وليد طه. 2010. *فراغ السلطة في العراق بعد عام 2003*. بغداد: بيت الحكمة.
ماهود، أزهار حمودي. 2021. " *محفزات ومحددات علاقة الأمن المجتمعي بالأمن الوطني العراقي بعد عام 2003*." رسالة ماجستير.، جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية.
محمد، أيمن أحمد. 2016. " *دور النظام السياسي في بناء البعد السياسي للأمن الإنساني*." أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية.
محمد، أيمن أحمد. 2012." *الفساد السياسي في العراق منذ عام 2003*." رسالة ماجستير.، جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية.
مصطفى، عدنان ياسين. 2016 أ. *الأمن الإنساني والتنمية: مؤشرات الهشاشة وفاعلية السياسات*. عمان: دار أمجد.
مصطفى،عدنان ياسين. 2016 ب. "الطفولة والتحديات التنموية في العراق." *مجلة دراسات اجتماعية*، عدد.37.
مصطفى، عدنان ياسين. 2009. *الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق: تحليل سوسيولوجي*. بيروت: العارف للمطبوعات.
مطلك، دنيا جواد. 2023. "الأمن المجتمعي العراقي بعد عام 2003: التحديات واستراتيجيات المواجهة." *المجلة السياسية الدولية*، عدد.57 (كانون الأول): 23-60.
https://iasj.net/iasj/download/a3a1516047fa7b76
مكية، كنعان. 2009. *جمهورية الخوف*. بغداد: دار الجمل.
نوري، إسراء علاء الدين. 2012. "الفساد والتنمية البشرية المستدامة في العراق بعد عام 2003." *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية*، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي.

https://www.iasj.net/iasj/download/56e3fb2747b91669
وزة، منتصر حسين جواد. 2014. " *السلم الأهلي في العراق."* رسالة ماجستير.، جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية.

List of References:

Al-Jawarin, Adnan Farhan. 2015. *Sustainable Development in Iraq*. Baghdad: Iraq Center for Studies. (in Arabic)

Asmahan, Kharamush. 2018. "Community Security: An Introduction to Building Human Security." *Social Sciences Journal*, No.4: (June) 87-94. https://democraticac.de/wpcontent/uploads/2018/06/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%88%D8%AD%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-2018.pdf (in Arabic)

Ackerman, Susan Rose. 2008. *The Political Economy of Corruption*. Translated by Mohamed Jamal Imam. Cairo: Egyptian General Book Organization. (in Arabic)

Alaauddin, Asraa, and Rasha Walid Taha. 2010. *The Power Vacuum in Iraq After 2003*. Baghdad: House of Wisdom. (in Arabic)

Al-Bakri, Yaseen. 2009. "The Problem of Consensual Democracy." *Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studie*, No.27 (September): 59-82. https://www.iasj.net/iasj/download/a90727027ded7312 (in Arabic)

Al-Bayati, Star. 2012. *Public-Private Partnership in Iraq*. Baghdad: House of Wisdom. (in Arabic)

Al-Hayali, Khaled Majid Saleh. 2024. "The Role of Educational Staff in Enhancing Community Security: A Sociological Analytical Study." *Psychological Sciences Journal*, No.2 (June): 605-622. https://www.iasj.net/iasjImages/isc/18131.jpg (in Arabic)

Al-Rawi, Ahmad. 2012. *Towards New Strategies for Managing the Iraqi Economy*. Baghdad: House of Wisdom. (in Arabic)

Al-Rubaei, Ali Hassan. 2007. *Challenges of Building the Iraqi State: Identity Conflicts and the Dilemma of Sectarian Quotas*. Lebanon: Center for Arab Unity Studies. (in Arabic)

Al-Zubaidi, Laith Abdul-Hassan. 2014. *Political Problems in the Global South*. Baghdad: National Printing and Publishing House. (in Arabic)

Al-Shammari, Hazem. 2007. "The Dilemma of Occupation and State Building." *Political Science Journal*, No.34 (June): 144-143. https://www.iasj.net/iasj/download/1de7f1af544d077b (in Arabic)

Al-Sheikh Dawood, Imad Salah Abdul Razzaq. 2003. *Corruption and Reform*. Damascus: Union of Arab Writers Publications. (in Arabic)

Al-Obaidi, Adel Hassan. 2012. "*Human Security in the Framework of Contemporary International Law*." Master's Thesis, Tikrit University/College of Law. (in Arabic)

Al-Azzawi, Wessal Najib. 2001. *Public Policies: A Theoretical Study in a New Field*. Baghdad: National Library. (in Arabic)

Al-Azzawi, Muntaha Abdul-Zahra, and Safaa Abdul-Hussein. 2024. "University Institutions and Their Role in Achieving the Dimensions of Community Security." *Psychological Sciences Journal*, No.2 (June): 293-314. https://www.iasj.net/iasj/download/e1bd372ad92a4f00 .(in Arabic)

Al-Assaf, Sawsan Ismail. 2005. "The Problem of Unemployment and the Consequences of the American War on Iraqi Society." *Iraqi Studies Journal*, No.1. (in Arabic)

Al-Anbaki, Taha Hamid. 2010. "Social-Political Socialization in the Iraqi University and Its Role in Developing a Culture of Dialogue." *Political and International Journal*, No.14 (March): 61-83. https://www.iasj.net/iasj/download/30e1ef274142f5d8 (in Arabic)

Al-Fahdawi, Fahmi Khalifa. 2019. *Public Policy: A Holistic Perspective in Structure and Analysis*. Amman: Dar Al-Maseerah for Publishing and Distribution.(in Arabic)

Al-Koari, Hanan Abdullah. 2012. *Social Security and Its Impact on Education (In Light of Contemporary Challenges)*. Alexandria: Dar Al-Wafa for Printing and Publishing. (in Arabic)

Al-Marayati, Kamal Jassim. 1997. *The Concept of Social Security in Sociological Thought*. Baghdad: House of Wisdom. (in Arabic)

Al-Nana'a, Mohamed. 2011. *Political Margins*. Lebanon: Egypt-Murtada Foundation for Iraqi Books. (in Arabic)

Anderson, James. 1999. *Public Policy Making*. Translated by Amer Al-Kubaisi. Amman: Dar Al-Maseerah for Publishing and Distribution. (in Arabic)

Araq, Kamal Musaddiq. 2021. "Criminal Protection of Community Security in Iraqi Legislation." *Researcher Journal of Legal Sciences*, No.2 (November): 292-327. https://doi.org/10.37940/JRLS.2021.2.2.7 (in Arabic)

Atwan, Khidr Abbas. 2013. *Unemployment and Violence in Iraqi Society*. Baghdad: Vision for Research and Strategic Studies. (in Arabic)

Hussein, Al-Kawthar Abdul Bari. 2022. "Human Security in Rentier States: A Comparative Study Between Iraq and the United Arab Emirates (2005-2020)." PhD Dissertation., Al-Nahrain University/College of Political Science. (in Arabic)

Hameed, Ali Faris, and Ali Ahmad Abdul Marzouk. 2020. "Countering Extremism Policies from the Perspective of Community Security (The Iraq Model)." *Political Issues Journal*, No.61 (June): 81-104. https://www.iasj.net/iasj/download/376765ee14c35449 (in Arabic)

Khader, Murtadha Ahmed, and Bilal Mohammed Saber. 2022. "Political Development Crises in Iraq and Ways of Treatment after 2003." Tikrit Journal of Political Science, No. 26: 33-34. https://www.iasj.net/iasj/download/bfec745a68ea2496 (in Arabic)

Mahood, Azhar Hammoudi. 2021. "*Determinants and Motivations of the Relationship Between Community Security and National Security in Iraq Post-2003*." Master's Thesis., University of Baghdad/College of Political Science. (in Arabic)

Mohamed, Ayman Ahmed. 2016. "*The Role of the Political System in Building the Political Dimension of Human Security*." PhD Thesis., University of Baghdad/College of Political Science. (in Arabic)

Mohamed, Ayman Ahmed. 2012. "*Political Corruption in Iraq Since 2003*." Master's Thesis., University of Baghdad/College of Political Science. (in Arabic)

Mustafa, Adnan Yaseen. 2016a. *Human Security and Development: Indicators of Fragility and Policy Effectiveness*. Amman: Dar Amjad. (in Arabic)

Mustafa, Adnan Yaseen. 2016b. "Childhood and Developmental Challenges in Iraq." *Social Studies Journal*, No.37. (in Arabic)

Mustafa, Adnan Yaseen. 2009. *Human Security and Social Changes in Iraq: A Sociological Analysis*. Beirut: Al-Aref for Publications. (in Arabic)

Mutlak, Dunia Jawad. 2023. "Iraqi Community Security After 2003: Challenges and Countering Strategies." *International Political Journal*, No.57 (December): 23-60. https://iasj.net/iasj/download/a3a1516047fa7b76 (in Arabic)

Mekkiya, Kanaan. 2009. *Republic of Fear*. Baghdad: Dar Al-Jamal. (in Arabic)

Nouri, Israa Alaauddin. 2012. "Corruption and Human Development in Iraq After 2003." *Al-Kut Journal for Economic and Administrative Sciences*, Special Issue of the Scientific Conference. https://www.iasj.net/iasj/download/56e3fb2747b91669 (in Arabic)

Raheem, Waraqaa Mohamed. 2022. "Community Security in Iraq After 2003." *Al-Ahd Journal*, No.11(August): 287-302. https://doi.org/10.61353/ma.0110287 (in Arabic)

Shita, Ali. 2003. *Administrative Corruption and the Society of the Future*. Alexandria: Al-Ishaa Library. (in Arabic)

Salam, Samira. 2018. *Challenges of Human Security in the Age of Globalization*. Jordan: Dar Hamed for Publishing and Distribution. (in Arabic)

Saloum, Saad. 2016. "The International Legal Framework for Protecting Minority Rights." *Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies*, No.4 (March): 1-46. https://mjais.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/mjais/article/view/118/79 .(in Arabic)

Shaker, Nagham Nadhir. 2021. "The Reality of the Arab State and Society and Its Impact on Security and Stability." *International Studies Journal*, No.84 (January): 57-79. https://www.iasj.net/iasj/download/98638f2d9d55d923 (in Arabic)

Shendi, Adeb Qasim. 2011. *The Iraqi Economy: Where to?*. Najaf Ashraf: Dar Al-Mawahib for Printing. (in Arabic)

Waza, Muntasir Hussein Jawad. 2014. "*Civil Peace in Iraq*." Master's Thesis., University of Baghdad/College of Political Science. (in Arabic)